الأنباء
الخميس 13 ديسمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

2,8٪ نمو الناتج العربي إلى 2,7 تريليون دولار بنهاية 2018

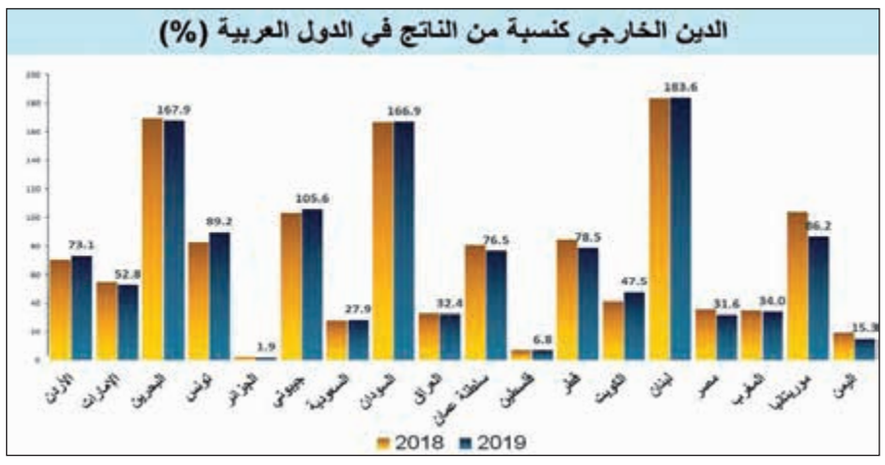

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أن ارتفاع أسعار النفط عزز توقعات تسارع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة بمعدل متوسط 2,8٪ ليبلغ 2,70 تريليون دولار عام 2018 وليواصل الارتفاع بمعدل 3,9٪ إلى 2,88 تريليون دولار عام 2019، وذلك رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي نتيجة الضغوط التجارية العالمية، وتداعيات الصراعات الإقليمية، والمقاومة المتزايدة لبرامج الإصلاح المالي وغيرها. وتوقعت المؤسسة في تقرير خاص عن الاقتصادات العربية، ضمن نشرتها الفصلية الرابعة لعام 2018، أن يتحسن أداء الموازنات الحكومية ليرتفع عدد الدول التي تحقق فائضا من دولة واحدة في عام 2017 إلى 5 دول عامي 2018 و2019. وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية رجح التقرير استقرار عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول في عام 2018 وان يرتفع عدد الدول التي تشهد تحسنا في هذا المؤشر إلى 11 دولة، على أن يزداد عددها إلى 12 خلال العام 2019. وتوقع التقرير حسب بيانات صندوق النقد الدولي أن تعاود الاحتياطيات الدولية في دول المنطقة نموها إلى 1,05 تريليون دولار عام 2018 ثم إلى 1,11 تريليون دولار عام 2019، وذلك مع استقرار عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردات الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول خلال العام 2018.

أما على صعيد توقعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، فرغم تراجعها عالميا ـ حسب الأونكتاد ـ بنسبة 41٪ خلال النصف الأول من 2018 إلا أنها شهدت ارتفاعا في بعض الدول العربية ومنها مصر والإمارات. واعتمادا على تقارير الجهات الدولية المتخصصة ذكر التقرير أنه ولكي تتمكن دول المنطقة من تحقيق استدامة هذا النمو وتحسين مؤشراتها الاقتصادية المختلفة عليها، أن تواصل برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والتشريعي والإجرائي بما يعزز من استقرار اقتصاداتها وجاذبيتها للاستثمار والتجارة والأعمال بشكل عام.

خلال نوفمبر الماضي وفقاً لـ«أوبيك»

الكويت ترفع إنتاجها النفطي إلى 2,8 مليون برميل

أحمد مغربي ـ رويترز

كشفت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» ان الكويت رفعت إنتاجها النفطي خلال شهر نوفمبر الماضي بواقع 45 ألف برميل يوميا، مخالفة بذلك الاتجاه العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبيك» والتي خفضت إنتاجها بالشهر الماضي، وفقا للمصادر الثانوية.

وقال التقرير الشهري الصادر عن المنظمة أمس، إن إنتاج الكويت بلغ 2,809 مليون برميل يوميا، مقارنة بـ 2,764 مليون برميل في أكتوبر السابق له.

وإلى جانب الكويت، رفعت 6 دول بالمنظمة إنتاجها النفطي، وذلك بقيادة السعودية بـ377 ألف برميل يوميا، وتتبعها الإمارات بـ71 ألف برميل، ثم الكويت، ويليها قطر وأنجولا بواقع 3 آلاف برميل يوميا لكل منهما، ثم غينيا الاستوائية والإكوادور بألفي برميل، وألف برميل على الترتيب.

انخفاض إنتاج إيران بواقع 380 ألف برميل يومياً مع بدء سريان العقوبات الأميركية

وشهد انتاج ايران تراجعا كبيرا بواقع 380 ألف برميل يوميا (نظرا للعقوبات الأميركية المفروضة عليها)، ثم قنزويلا بـ 52 ألف برميل، وتتبعهما نيجيريا بـ 30 ألف برميل يوميا، ثم العراق بـ 23 ألف برميل يوميا.

وخلال نوفمبر الماضي انخفض إنتاج الجابون وليبيا بـ11 ألف برميل لكل منهما، وهبط إنتاج الجزائر، والكونغو بواقع 5 آلاف برميل يوميا للأولى، وألفي برميل للثانية.

وبشكل عام تراجع إنتاج منظمة أوبيك ككل خلال نوفمبر بنسبة 11 ألف برميل يوميا، ليصل إلى 32,9 مليون برميل يوميا في نوفمبر الماضي.

واحتلت الكويت المرتبة الثالثة كأكبر مورد للنفط الخام الى اليابان بعد السعودية والامارات.

على صعيد آخر، أعلنت «أوبيك» أنها عوضت انخفاض الصادرات الإيرانية مع استئناف العقوبات الأميركية على طهران، في حين خفضت توقعاتها للطلب على نفطها في 2019، بما يبرز التحدي الذي يواجهها لمنع حدوث تخمة في المعروض حتى بعد القرار الذي اتخذته الأسبوع الماضي بخفض الإنتاج.

وذكرت «أوبيك» أن الطلب على نفطها في 2019 سيتراجع إلى 31,44 مليون برميل يوميا، بما يقل 100 ألف برميل عن توقعاتها في الشهر الماضي، في الوقت الذي يضخ فيه المنافسون المزيد من الخام ويكبح فيه تباطؤ الاقتصاد نمو الطلب.

واتفقت «أوبيك» وحلفاؤها الأسبوع الماضي على العودة إلى تخفيضات الإنتاج في 2019، وتعهدوا بخفض الإنتاج بمقدار 1,2 مليون برميل يوميا.

بالتعاون مع "سابك" و"إيكويت"

«جيبكا» تنظم ورشة العمل الرابعة للتوعية بالملكية الفكرية

داود العبدالجليل

صورة جماعية للمشاركين في ورشة العمل

الورشة تهدف إلى تعزيز الوعي حول ممارسات الملكية الفكرية وتطبيقها إقليمياً وعالمياً

كجزء من جهود التطوير من خلال البرامج التدريبية، قام الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) بتنظيم ورشة العمل الرابعة للتوعية بالملكية الفكرية وذلك بالتعاون مع كل من شركة سابك وشركة إيكويت للبتروكيماويات، الجهة العالمية الرائدة في إنتاج البتروكيماويات، حيث عقدت الورشة في الكويت على مدى يومي 12 و13 ديسمبر 2018.

وتهدف هذه السلسلة الناجحة من ورش العمل إلى نشر التوعية بممارسة وتطبيق أحكام وضوابط ومعايير الملكية الفكرية، حيث ناقش الحضور القضايا المهمة المتعلقة بالاستراتيجيات المتبعة لحماية الملكية الفكرية في المنطقة وحول العالم.

وقال الأمين العام لجيبكا د.عبدالوهاب السعدون: ازدادت طلبات براءات الاختراع في صناعة الكيماويات الخليجية بشكل ملحوظ على مر السنين، حيث بلغت ما يقارب 2400 طلب في عام 2017. وخلال العقد الماضي، زاد عدد براءات الاختراع الكيميائية التي تم الحصول عليها في المنطقة بنسبة 6٪ سنويا، أي ما يقارب معدل النمو العالمي البالغ 5,6٪. ويعد هذا الأمر دلالة على الجهود المستمرة للصناعة للتوجه نحو الابتكار والحاجة إلى خلق وعي بأهمية وحماية الملكية الفكرية.

وأضاف: وتماشيا مع هذا الأمر، تفتخر جيبكا بتنظيم الدورة الرابعة من ورشة التوعية بالملكية الفكرية المخصصة لمناقشة ممارسة وتطبيق الملكية الفكرية وأفضل الاستراتيجيات لحمايتها على مستوى المنطقة وحول العالم. وجزيل الشكر والتقدير إلى شركائنا سابك وإيكويت لدعمهما لضمان نجاح هذه الفعالية.

من جانبه، قال نائب رئيس إيكويت للشؤون المالية داود العبدالجليل: تشكل الملكية الفكرية عنصرا أساسيا للابتكار في كل صناعة تطمح إلى النمو والتطور عبر ممارسات جديدة. ومن خلال التعاون الذي يجمع بين مختلف المنظمات من جميع أنحاء العالم، فإن هذا المنتدى له أهمية أساسية في خلق الوعي حول أهمية الخطوات المتبعة لحماية الملكية الفكرية.

جدير بالذكر أن ورشة العمل هذه تشهد حضور العديد من المختصين في كل من الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية واستراتيجيات الملكية الفكرية، بالإضافة إلى المحامين، والمبتكرين، والباحثين، ومكاتب تسجيل براءة الاختراع، والعاملين في التسويق وتطوير الأعمال.

وتم سابقا إقامة سلسلة من ورش العمل للملكية الفكرية في كل من الرياض وأبوظبي والخبر، وتهدف جميعها إلى تعزيز الوعي حول هذا الموضوع المهم بين الشركاء الإقليميين في مجال الصناعة والشركات ذات الصلة.

«الراية المتحدة» تعين المنصر مستشاراً لعملياتها

عبد الهادي المنصر

أعلنت شركة الراية المتحدة لتطوير والتشغيل الفندقي والخدمات الفندقية الرديفة، في بيان صحافي أمس عن الاستعانة بـ «عبد الهادي المنصر»، مستشارا لأعمال الشركة، في وقت تمد فيه الشركة جذور توسعها في الدولة والمنطقة وتعمل بدأب على تطوير عملياتها والرقي بخدماتها الى مستوى العالمية لاسيما أنها اليوم الخيار الأول للعملاء.

وأضافت الشركة في بيانها أن المنصر يحمل تاريخا عريقا من الخبرات الاستشارية التي سوف يعمل على توظيفها من خلال منصبه في شركة الراية المتحدة حرصا على خلق منصة تفاعلية بناءة مع العملاء وفريق العمل وضمان استمرارية ازدهار العمليات.

ويأتي دور المنصر، انطلاقا من مسؤولية الشركة بالاستعانة بالكوادر الكويتية ممن يتمتعون بباع طويل من الخبرات الفعالة التي سوف تسهم في تعزيز مكانة الشركة الريادية التي تبني عليها لتحقيق المزيد من الإنجازات والانتشار.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية
لشركة التقدم التكنولوجي ش. م. ك (عامة)

Advanced Technology Company
شركة التقدم التكنولوجي

يسر إدارة شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي سينعقد في مقر الشركة الرئيسي – السالمية – شارع سالم المبارك – قاعة الإجتماعات – الدور العاشر، وذلك في يوم الأربعاء الموافق 2018/12/19 في تمام العاشرة صباحاً، للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال:

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لمساهمي شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك (عامة)

تعديل المادة رقم : (13) من النظام الأساسي المتعلقة بإدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة:

النص قبل التعديل:
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء وفي جميع الأحوال يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة العادية بالتصويت السري وللجمعية العامة بناء على طلب الجهات الرقابية اختيار عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة على أن لا يزيد عددهم في هذه الحالة عن نصف أعضاء المجلس ولا يشترط أن يكونوا من بين المساهمين في الشركة وتكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.

يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسئولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

النص بعد التعديل:
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء وفي جميع الأحوال يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة العادية بالتصويت السري وللجمعية العامة بناء على طلب الجهات الرقابية اختيار عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة على أن لا يزيد عددهم في هذه الحالة عن نصف أعضاء المجلس ولا يشترط أن يكونوا من بين المساهمين في الشركة وتكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.

يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسئولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.
وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو وكلائهم الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مركز الشركة الرئيسي الكائن في السالمية شارع سالم المبارك، خلال ساعات العمل الرسمية، لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال.
للإستفسار يرجى الإتصال على الأرقام التالية : 22247199 / 22247361

والله ولي التوفيق،،
مجلس الإدارة

رأي

تمويل المغامر

@alabdulj

د.نواف العبدالجادر ـ دكتور ريادة أعمال في جامعة الكويت

شركات عالمية، مثل: Apple, Intel AOL, Hewlett_Packard, Nike, Staples Whole Foods, Chipotle, Ben & Jerry›s يجمعها شيء مشترك: جميعها حصلت على تمويل من الصندوق الأميركي للمشاريع الصغيرة.

طلبات، كاريج، بوتيكات، «دبدوب»، «ياهال»، «غالية»، شركات كويتية حققت نجاحا كبيرا، ويجمعها شيء مشترك: جميعها لم تحصل على تمويل من الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فكيف يتم تمويل تلك المشاريع القابلة للنمو؟ اتبعت أميركا استراتيجية الاستثمار في المشاريع الجديدة القابلة للنمو عن طريق استثمارها بشركات الاستثمار الخاصة، بدلا من الاستثمار المباشر بتلك المشاريع. ففي عام 1958 أنشأت الولايات المتحدة برنامجا يرخص شركات الاستثمار الخاصة التي تمول المشاريع القابلة للنمو، بأن تحصل تلك الشركات على تمويل من الصندوق الأميركي للمشاريع الصغيرة، بهدف تقليص المسافة بين احتياجات المبادرين للتمويل ومصادر التمويل التقليدية. ويكون التمويل بما يعادل استثمار الصندوق الأميركي بمبلغ دولارين لكل دولار تجمعه الشركة لتمويل المشروع، بما لا يزيد على 150 مليون دولار. ويكون الاستثمار اما كدين او مقابل حصة في المشروع الممول. فعلى سبيل المثال إذا حصلت شركة الاستثمار على خمسين مليون دولار للاستثمار في شركة جديدة، يمول الصندوق الأميركي شركة الاستثمار 100 مليون دولار. وفي هذا الصدد فإن نجاح المشروع يكون من نجاح شركة الاستثمار وكذلك من نجاح الصندوق.

ومن مميزات البرنامج للمبادرين أنه:

1ـ يتجنب متطلبات التمويل والقوانين التي قد تصعّب على المبادر قرارات ذات مخاطر عالية أو تتطلب التصرف بسرعة أكبر من المؤسسات الحكومية.

2ـ حصول المبادر على خبرة إدارية وتقنية واستراتيجية ذات جودة عالية جدا من أصحاب الشركات الاستثمارية، بالإضافة الى التمويل.

كذلك فإن تلك الاستراتيجية تساهم أيضا في تشجيع القطاع الخاص وشركات الاستثمار الخاصة، وقد تكون مصدر دخل إضافي للحكومة.

فتجربة الولايات المتحدة الناجحة كانت وراء اتباع سنغافورة والتي تعتبر مثالا لدولة استطاعت ان تخلق بيئة ريادة اعمال في السنوات الاخيرة، لنفس الاستراتيجية، أي الاستثمار غير المباشر في المشاريع الجديدة ذات امكانية للنمو عن طريق مشاركة شركات رأس المال المغامر (venture capital)، في استثماراتها في المشاريع الناشئة. وتسمى تلك الشركات الاستثمارية «رأس المال المغامر» بأن تقوم بتمويل وإدارة مشاريع قابلة للنمو، ولكن تحوطها مخاطر عالية، كمشاريع التكنولوجيا. وتستثمر حكومة سنغافورة دولار في مشروع التكنولوجيا الناشئ مقابل كل دولار ممول من شركة رأس مال المغامر، بما لا يزيد عن $7 مليون دولار. أي ان لكل دولار تحصل عليه الشركة للاستثمار من مصادر خاصة، تطابقه الحكومة بدولار مقابل نسبة من حصة المشروع. إضافة لذلك، تمنح حكومة سنغافورة شركات رأس المال المغامر إمكانية شراء حصة الحكومة من المشروع خلال اول خمس سنوات من الحصول على التمويل مقابل تسديد رأس المال وفائدة معينة. واتبعت تلك الاستراتيجية لانها على يقين ان شركات الاستثمار تمتلك امكانية افضل لتقييم مشاريع التكنولوجيا الناشئة.

ففي السنوات الأخيرة ازدادت شركات رأس المال المغامر في الكويت مثل شركة «شرق» و«فيث كابيتال» و«ارجان»، فعلى سبيل المثال استحوذت شركة «فيث كابيتال» على شركة «مصبغتي»، كما استثمرت في شركة «SnapBook» التي استطاعت ان تحصل على تمويل بلغ مليونا ونصف المليون دولار. اما ارزان فاستثمرت في شركة «كريم» و«ارمادا» و«Boxit».

ورغم المبالغ العالية المتاحة للتمويل في الخليج، فحسب دراسة صندوق النقد الدولي تعتبر الدول الخليجية من اقل الدول في العالم التي تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2٪ من اجمالي التمويل في دول الخليج يذهب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لذلك، لماذا لا يتبع الصندوق الوطني في الكويت نفس الاستراتيجية بتمويل المشاريع الجديدة القابلة للنمو عبر برنامج يرخص بعض شركات الاستثمار الخاصة؟

إن شركات الاستثمار الخاصة تمتلك إمكانيات أفضل من المؤسسات الحكومية لتقييم ومساندة المشاريع الجديدة ذات امكانية للنمو لأنها تمتلك كفاءات متخصصة في المجالات المعنية ولديها موظفون ذوو خبرة بإمكانهم تقديم قيمة اضافية لنجاح تلك المشاريع.

والمشاريع الناشئة في قطاع التكنولوجية بها مخاطرة كبيرة لان نسبة نجاحها قليلة، وبالتالي التمويل عبر رأس المال المغامر يمكن الصندوق من «المغامرة» لتشجيع المشاريع الصغيرة القابلة للنمو كي تصبح كبيرة.

كما أن مثل هذا البرنامج يحفز ويساعد على تنشيط الشركات الاستثمارية المحلية ونمو الاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال كل من طلبات وكاريج، تم الاستحواذ عليهما من شركات غير كويتية، بدلا من حصولهما على استثمار محلي.

وفي الختام أقول ان تمويل الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب ان لا يتبع أسلوب تمويل المصارف، ومن خلال الاستثمار في شركات استثمارية خاصة يتقلص الفارق بين احتياجات المبادرين التمويلية والإدارية، ومصادر التمويل التقليدية. حيث أثبتت تجارب الدول الأخرى ان الأشخاص ذوي الكفاءات العالية والقادرين على تقييم وإدارة المشاريع الجديدة القابلة للنمو عادة ما يعملون في شركات استثمارية خاصة لا في القطاعات الحكومية، وبالتالي من الافضل تمويل المشاريع الجديدة ذات امكانية للنمو عبر شركات الاستثمار الخاصة بدلا من تمويلها بشكل مباشر.